

مع قرب تطبيق العمل برسوم الخدمات الصحية الجديدة بالمستشفيات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، والتي ستدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من الأحد المقبل، طالب عدد من النواب بإجراء تطبيق هذه الزيادة إلى مطلع العام المقبل، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في قائمة بعضها. مؤكداً أن هناك فئات من الوافدين ليس بوسعهم دفعها لندني مرتباتهم. وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان خالد الحميدي أن قرار زيادة الرسوم الصحية يعد انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الظلم أن تقوم العمالة المهاجرة بدفع رسوم التأمين الصحي ثم تقوم بدفع رسوم مقابل الخدمات الصحية المختلفة. كما أوضح المحامي هاشم الرفاعي أن القرار يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك القانون المحلي. فالقانون الصادر عام 1999 بشأن الرسوم الصحية لا يجيز فرض رسوم جديدة على المشمولين بالضمان الصحي أو زيادة على الرسوم الحالية. إلى ذلك، وفي المقابل قال مدير مستشفى الفروانية د.مهدي الفضلي إن زيادة الرسوم على الخدمات الصحية للوافدين زيادة مستحقة ولكنها تحتاج إلى دراسة أكثر وفرة أكبر من أجل تنفيذها. ومن الناحية الاقتصادية قال خبراء اقتصاديون أن مضاعفة رسوم مراجعة المراكز الصحية والعيادات الخارجية والإقامة بالأجنحة، وزيادة رسوم التحاليل والفحوصات الطبية بأكثر من 5 أضعاف جميعها سيساهم في رفع إيرادات وزارة الصحة والتي ستعكس على بند الإيرادات في ميزانية الدولة للعام الحالي. بينما ستظهر كاملة في موازنة 2019/2018 المقبلة. ومن جانبهم عبر عدد من الوافدين عن استيائهم كونهم المعنيين أولاً وأخيراً بقرار زيادة الرسوم، وينظرون إلى الأمر على أنه يستهدف مباشرة إمكاناتهم المادية وقدرتهم على البقاء. في ظل انخفاض المعدل العام للأجور الممنوحة لهم خصوصاً لدى أصحاب المهن البسيطة والمتوسطة. ويرى عدد من الوافدين أن زيادة الرسوم الصحية التي سيقبلها زيادة في أسعار البنزين ومن بعداً تعرفه الكهرباء والماء، وكأنها مسيرة منظمة، بانت تشكل عبئاً كبيراً جداً يكاد يتعدى معه تأمين لقمة العيش.

## زيادة الرسوم الصحية على الوافدين

# دقت ساعة الحقيقة

المحكمة الإدارية تنظر في الطعن على قرار زيادة الرسوم الإثنيين المقبل

اللجنة الصحية البرلمانية تعقد اجتماعاً مع الحربي لبحث إمكانية خفض بعض الرسوم



المحكمة الإدارية تنظر في الطعن على قرار زيادة الرسوم الإثنيين المقبل

اللجنة الصحية البرلمانية تعقد اجتماعاً مع الحربي لبحث إمكانية خفض بعض الرسوم

### الرفاعي: الزيادة تخالف القانونين الدولي والمحلي

عبد الكريم أحمد

أوضح المحامي هاشم الرفاعي أن القرار الوزاري الصادر بخصوص زيادة الرسوم الصحية على الوافدين مطعون فيه ومن ناحية القانون الدولي فإنه يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أما من ناحية القانون المحلي فإن القانون الصادر عام 1999 بشأن الرسوم الصحية لا يجيز فرض رسوم جديدة على المشمولين بالضمان الصحي أو زيادة على الرسوم الحالية، كما لا يمكن لأي قرار وزاري أن يتعارض مع قانون نافذ، وأضاف الرفاعي أن قرار زيادة الرسوم الصحية يلحق ضرراً بسمعة الكويت المعروفة أنها مركز الإنسانية وبلد السلام ولم ينبق بقعة في الأرض إلا وقد وصل إليها العمل الإنساني الكويتي، وأشار إلى أنه سبق أن تقدم بدعوى قضائية ضد القرار الحكومي بزيادة الرسوم الصحية على المقيمين، وقد حذرت المحكمة الإدارية لنظرها يوم الثاني من شهر أكتوبر المقبل، لافتاً إلى أنها تتضمن أسانيد قانونية قوية تستند إلى أحكام تميز على علاقة بطلبه.



هاشم الرفاعي



دمصور العتيبي

والملاءمة والأفق المشروعية.

وأوضح أنه وفقاً للمبادئ القانونية فإن النفقات الصحية التي يدفعها متلقو العلاج هي بطبيعتها رسوم لا تستلزم صدور قانون كالضرائب، وبالتالي فإن قرار زيادة الرسوم يعد مشروعاً وقانونياً. إلا أن القانون الإداري حرص على تحقيق مبدأ الملاءمة في إصدار أي قرار بحيث لا يتكسر ضرراً ولا وصم بعدم المشروعية، والسؤال هنا: هل رأي قرار زيادة الرسوم الصحية هذا المبدأ، فهل نوع وجودة الخدمة الصحية ستترفع أم ستبقى كما هي عليه؟ ومن وجهة نظري فإن القرار مشوب بعيب عدم التناسب مع الفئحة الخاضعة له، حيث إنه لا يتناسب وأحوال معيشة الوافدين فأغلبهم معلمون وخدم وعمال كادحون.

### الفضلي: الزيادة مستحقة ولكنها تحتاج إلى دراسة أكثر

حنان عبد المعبود

قال مدير مستشفى الفروانية د.مهدي الفضلي إن زيادة الرسوم على الخدمات الصحية للوافدين زيادة مستحقة ولكنها تحتاج إلى دراسة أكثر وفرة أكبر من أجل تنفيذها، وأضاف أننا حينما

عقدنا اجتماعات عن كيفية تطبيقها وجدنا أننا نحتاج إلى أجهزة وطابع وقارئ الباركود وكذلك تأهيل للعاملين، وإيضاً ما يختص بالإقضاءات وكيفية تطبيقها على المرضى وخاصة المرضى داخل الأجنحة هل يطبق عليهم بصفة حالية أم رجعية، وكذلك التطبيق وقت الخدمة كالتسعة وغيرها أم حين انتهاء المريض وتعاقيه وخروجه من المستشفى؟ كل هذه الأمور تحتاج إلى دراسة، ولهذا قمنا بعمل مذكرة ووضعنا فيها كل الاستفسارات التي تحتاج إلى رد، لافتاً إلى أننا كجهد تنفيذية لهذه القرارات لا بد أن ننفذه بتأريخه. وعن توقعاته بإقبال المرضى على المستشفيات قبل تطبيق القرار، ذكر الفضلي أن الإعداد متفاوتة وحالة واحدة فقط رصدها لمریضة حامل وتحتاج لعملية ولادة قصيرة وأصررت على الولادة قبل تطبيق القرار لكننا رفضنا لعدم المخاطرة بحياة الطفل.



د. مهدي الفضلي

وأشار الفضلي إلى مشكلة أخرى وهي العناية المركزة وخاصة الخدج بها، فمما لا يمكن أن يحدث معهم إذا تم الحساب على 30 يوماً وماذا عن أصحاب الأمراض المزمنة الذين يحتاجون إلى البقاء، من سيكتفل بعلاجهم؟ ولفت إلى أن القرارات مستحقة خاصة أن الإحصاءات الرسمية حسب المركز الوطني للمعلومات الصحية ذكرت أن كلفة المريض سواء كويتي أو غير كويتي في السرير العام نحو 170 ديناراً من طب وتمريض وخدمات وتغذية وغيرها، ولهذا من الأفضل أن تكون هناك كلفة معينة، وقد يكون هناك حلول أخرى بزيادة التأمين عوضاً عن 50 ديناراً تكون 150 ديناراً مثلاً وتؤخذ من المسؤول عن العمل وتكفل علاج المريض في أنواع معينة من العمليات والحالات وغيرها. وأوضح الفضلي أن المعاناة الحقيقية ستكون من نصيب المريض فعلاً الذي يحتاج إلى دخول المستشفى إلا أنه يواجه صعوبة، والجيد أن هناك إعفاءات واستثناءات حيث هناك شريحة واسعة منها العاملون في الوزارة تم إعفاؤهم من الأشعة والتحاليل وهم وأسرهم.

من جانب آخر، أكد مصدر مطلع في وزارة الصحة أن تطبيق القرار سيخلق إشكالية كبيرة من الجانب المالي، لافتاً إلى أن المبالغ المتوقع أن يتم تحصيلها ستكون أضعافاً مضاعفة للمبالغ التي يتم إدخالها في الوقت الحالي ما يخلق احتياجاً لنظام محاسبي دقيق وهو غير موجود بالمراكز الصحية والمستشفيات.

الرسوم الجديدة على الوافدين والمشمولين بالضمان الصحي بدءاً من 1 أكتوبر 2017	
نوع الخدمة	(د.ك)
رسم مراجعة المركز الصحي	2
مراجعة حوادث المستشفيات	5
مراجعة العيادة الخارجية	10
إقامة بالأجنحة العمومية (اليوم)	10
إقامة بالعيادة المركزية (اليوم)	30
إقامة بالغرفة الخاصة (اليوم)	50
تأمين الغرفة الخاصة	200

عمليات القلب المفتوح	
نوع الخدمة	(د.ك)
قسطرة تشخيصية	90
الدعامة الواحدة	250

الولادة الطبيعية	
نوع الخدمة	الرسوم (د.ك)
مراجعة استقبال الولادة	10
الولادة الطبيعية	50

فحوصات الطب النوروي	
اسم الفحص	د.ك
فحص العنق	40
دراسة مزدوجة لفحص العنق بمادة الأنديوم	100
فحص نخاع العظم	50
فحص نشاط الغدة الدرقية	40
فحص الغدة الدرقية	40
فحص نشاط الغدة الدرقية المسرطنة	40
فحص نشاط الغدة الدرقية المسرطنة باستخدام حقنة الغايلروجين	500
فحص الجسم باليود المشع	50
فحص الجسم باليود المشع + حقنة الغايلروجين	500
فحص الغدة الجار درقية	50

فحوصات الأشعة	
اسم الفحص بالبرقية	فحص
أشعة ملونة للمريء	50
أشعة ملونة للمعدة	50
أشعة ملونة للأمعاء الدقيقة	50
أشعة ملونة للأمعاء الدقيقة + تيوب	50
أشعة ملونة للقولون	50
أشعة ملونة للناصور	50
أشعة ملونة للغدد اللعابية	50
أشعة ملونة لمجرى البول	50
أشعة ملونة للثغرات ومجرى البول	50
فحص الكلى من الجهة العلوية	50
فحص الكلى من الجهة السفلية	50
حركة الحجاب الحاجز	50
الأشعة العادية بدون صبغة	2kD/view
البهاشة	20
أشعة الرنين المغناطيسي	120

130٪ زيادة في إيرادات الخدمات الصحية لتصل إلى 300 مليون دينار في السنة الأولى

# 16 مليون دينار إيرادات رسوم الأشعة في السنة المالية المقبلة

إغلاق باب الاستثناءات المفتوح لتحويل ميزانية الدولة من العجز إلى الوفرة

2,1 مليار دينار ميزانية الخدمات الصحية في موازنة 2018/2017

ويوجد حالياً في مستشفيات الكويت 20 سريراً لكل 10,000 شخص، ما يمثل قلة في المعروض والذي يؤثر بدوره قلقاً شديداً خصوصاً في ظل النمو السكاني وتزايد أعباء الأمراض. وعلى الرغم من أن معظم السكان حالياً من الشباب، فإن السمنة والأمراض المزمنة ذات الصلة تعد من القضايا الضخمة التي تحتاج إلى معالجة تبعاً لذلك.

ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الرعاية الصحية في الكويت من 18,5 مليون حالة تلقي علاج في 2008 إلى 61,3 مليون حالة تلقي علاج في 2025. وعلاوة على التغييرات التي طرأت ولا تزال على الوضع الديموغرافي وزيادة انتشار الأمراض المعاصرة، من بين العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الرعاية الصحية تلك التحسينات التي تطرأ على العملية التنظيمية للرعاية الصحية وزيادة وانتشار الوعي بين المواطنين والمقيمين بالإضافة إلى زيادة الدخل المتاح للإنفاق كخنيجة للاحتياجات النفطية الكبيرة بالكويت.

وبحسب بيانات وزارة المالية قدرت ميزانية الخدمات الصحية في موازنة 2018/2017 نحو 2,1 مليار دينار بزيادة نحو 11٪ عن السنة المالية الماضية، مع الأخذ بالاعتبار أن إجمالي الدعم الصحية وصل 185,5 مليون دينار وهي للمواطنين العاملين بالخارج. وقد أعلنت وزارة الصحة الكويتية عن إنفاق مبلغ 4 مليارات دولار في ميزانيتها للسنة المالية 2013/2012، وهو ما يزيد على نسبة 80٪ من الإنفاق على الرعاية الصحية في البلاد. وتشير التقديرات إلى إنفاق 10٪ من الميزانية على العلاج في الخارج ذلك العام، أي نحو 400 مليون دينار.

على المدى القريب على خلفية زيادة عدد السكان في البلاد، وذلك بحسب تقرير حديث صادر عن بيت التمويل الكويتي، وأنفقت الحكومة بالفعل في عام 2011 نحو 3 مليارات دولار على الرعاية الصحية، ووزارة الصحة نحو 5 مليارات دولار بنهاية 2016.

وبحسب بيانات وزارة المالية قدرت ميزانية الخدمات الصحية في موازنة 2018/2017 نحو 2,1 مليار دينار بزيادة نحو 11٪ عن السنة المالية الماضية، مع الأخذ بالاعتبار أن إجمالي الدعم الصحية وصل 185,5 مليون دينار وهي للمواطنين العاملين بالخارج.

الجديدة تفرض مقابل الخدمات التي تقدم للوافدين، لذا هناك ضرورة إلى إغلاق باب الاستثناءات المفتوح حتى يتعكس ذلك على ميزانية الدولة التي مازالت تعاني من عجز في موازنتها. من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي بدر العتيبي خلال حديثه لـ «الأنباء» أن قرار الوزير سيساهم في معالجة موازنة الدولة من العجز المالي وبالتالي ترتفع الإيرادات غير النفطية في البلاد. وتسجل الكويت ثالث أكبر إجمالي إنفاق على الرعاية الصحية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات وقطر. ويتوقع زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية في الكويت بشكل ملحوظ

والكل أيضاً رسوم صرف الأدوية وعمل التحاليل الطبية والحصول على أطراف صناعية وغيرها من تلك الأدوات المختلفة ستعكس بشكل كبير على الإيرادات في موازنة وزارة الصحة، حيث قدرت زيادة إيرادات هذه الرسوم بنحو 9,5 ملايين دينار في السنة المالية الحالية بينما ستحتاجون 16 مليون دينار في السنة المالية المقبلة. وكانت وزارة المالية اعتمدت ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية 2016 - 2017، بما يقارب مليارين و800 مليون دينار، منها 9 ملايين دينار مخصصة لمكافآت الأعمال الممتازة. ويقول الخبير الاقتصادي يحيى كمشاد خلال حديثه لـ «الأنباء» إن الرسوم

في الوقت الذي تبدأ في الدولة بتطبيق الرسوم الجديدة للخدمات الصحية على الوافدين رجح خبراء اقتصاديون أن تتضاعف خزينة الدولة جراء تطبيق رسوم الخدمات الصحية الجديدة، حيث من المتوقع أن تزيد إيرادات الخدمات الصحية بنسبة 130٪ لتصل إلى 300 مليون دينار مقارنة بـ 130 مليون دينار في العام الماضي. وقال الخبراء أن مضاعفة رسوم مراجعة المراكز الصحية والعيادات الخارجية والإقامة بالأجنحة، وزيادة رسوم التحاليل والفحوصات الطبية بأكثر من 5 أضعاف جميعها سيساهم في رفع إيرادات وزارة الصحة والتي ستعكس على بند الإيرادات في ميزانية الدولة للعام الحالي، بينما ستظهر كاملة في موازنة 2019/2018 المقبلة. وأكدوا أن مضاعفة الرسوم الخاصة بعمليات الأشعة النووية وأيضاً رسوم الأشعة الملونة بالإضافة إلى غسيل



# أكدوا أنه يجب أن تكون وفق الحد المعقول وتراعي أصحاب الدخل المتدنية من العمالة نواب لإرجاء زيادة الرسوم الصحية على الوافدين إلى مطلع العام المقبل



خالد العتيبي



يوسف الفضالة



عبدالله فهاد



د.دحمود الخضير



د.عادل الدمي



حمد الهرشاني



سامح عبدالحفيظ بدر السهيلى

دعا مقرر اللجنة الصحية النائب خالد العتيبي إلى إرجاء تطبيق زيادة الرسوم الصحية على الوافدين إلى مطلع العام المقبل، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في قائمة بعض الرسوم، التي وردت في قائمة الأسعار التي أعلنت عنها وزارة الصحة.

وقال العتيبي: إن زيادة رسوم الخدمات الصحية على الوافدين وإن كنا معها ونؤيدها لتواكب الزيادات التي طرأت على أسعار الأجهزة والمعدات الطبية، إلا أنه يجب أن تراعى البعد الإنساني ومتوسط الدخل لدى قطاع كبير من المقيمين.

ورأى العتيبي أن اللائحة الخاصة بالرسوم الصحية على المقيمين تحتاج في جزء منها إلى إعادة نظر ومزيد من التدقيق لاسيما أن بعض رسوم الفحوصات التي وردت في قائمة الأسعار التي تم الإعلان عنها لن تكون بمقدور أو متناول جزء ليس بقليل من شريحة المقيمين في الكويت.

وأشار إلى أن رسوم بعض الخدمات التي أعلنت عنها الوزارة تفوق في جزء منها الأسعار المعمول بها في بعض الدول المجاورة وحتى الأسعار المعمول بها في بعض الدول الأوروبية، وهذا ما يحتم إرجاء تطبيق قرار زيادة الرسوم لمزيد من الدراسة. وأضاف أن هدفاً الأول

**العتيبي: رسوم بعض الخدمات المعلنة تفوق نظيرتها في دول مجاورة**

**الخضير: اجتماع مع وزير الصحة لبحث إمكانية خفض الرسوم**

**الهرشاني: يجب مراعاة ظروف العمالة العربية**

**الدمخي: المسألة تحتاج لدراسة**

وليس بهذه السرعة والعجلة وبهذا التضيق على معيشة الوافدين.

**مبالغ فيها وغير منطقية**  
وفي السياق ذاته قال النائب يوسف الفضالة إن الزيادة الحكومية لرسوم الخدمات الصحية على الوافدين ليست طبيعية، ومبالغ فيها وغير منطقية، ولن يكون في استطاعة الوافدين تأمينها، مؤكداً أن رفع قيمة الخدمات الصحية المقدمة للوافدين أمر مستحق، في ظل الضغط على الخدمات الطبية وزيادة بعض الوافدين فقط للاستفادة منها، نظراً لانخفاض تكاليفها، لكن ذلك لا يعني رفعها إلى هذا الحد. وشدد الفضالة على ضرورة أن تكون الزيادات وفق الحد المعقول، وأن تراعى أصحاب الدخل المتدنية من العمالة الوافدة، لافتاً إلى أن هذه القضية ستكون ضمن القضايا المطروحة للنقاش في اللجنة الصحية خلال الفترة المقبلة.

**الطبيباني: الأفضل أن يكون التأمين الصحي بديلاً وأن يكون مرتبطاً بالإقامة**

**فهاد: معالجة اختلالات التركيبة السكانية لا تتم من خلال فرض الرسوم على الخدمات الأساسية**

**الفضالة: ليست طبيعية ومبالغ فيها وغير منطقية**

الخدمات على الوافدين مطلباً مهما ولكن من الأفضل أن تكون الزيادة غير مؤثرة، ولا تخلق تمييزاً بينهم مع مراعاة ظروف العمالة العربية فهؤلاء أشقاء لنا وتربطنا بهم صلات عدة. ودعا النائب د.عادل الدمخي إلى اطلاع النواب على أي مشروع حكومي لزيادة الرسوم على الوافدين، وقال إن المسألة ليست مجرد زيادة رسوم وإنما تحتاج دراستها بتأن وبحيث آثار ذلك.

وبدوره، قال النائب عبدالله فهاد إن معالجة الاختلالات في التركيبة السكانية لا تتم من خلال فرض الرسوم على الخدمات الأساسية مثل الصحية على الوافدين وهذا لا يعتبر حلاً، لأن الحل يبدأ بتحسين حياة الناس وتحسين وظائفهم وبعدها تطلب منهم هذه الرسوم.

وأفاد فهاد بأنه لا مانع من فرض الضرائب في حال وجدت منظومة كاملة

التأمين الصحي بديلاً عن زيادة الرسوم الصحية على الوافدين وأن يكون مرتبطاً بالإقامة.

وقال الطبيباني إن تطبيق التأمين الصحي بشكل واضح سيكون بديلاً عن زيادة الرسوم الصحية على الوافدين، داعياً إلى أن يكون علاج الوافدين من ضمن التأمين الصحي المرتبط بالإقامة والذي يدفعه المقيم عند تجديد إقامته، على أن يتحمل الكفيل مصاريف العلاج.

وأفاد الطبيباني بأن التأمين الصحي أقر في السابق ولكن الحكومة فشلت في تحصيل حقوقها من شركات التأمين لذلك عليها معالجة آلية التحصيل، وعلى العموم فإن القانون مقرر ومطبق، والمطلوب معالجة الأخطاء التي عرقلت التطبيق.

**مراعاة ظروف العمالة**  
فيما اعتبر النائب حمد الهرشاني زيادة رسوم

اللجنة اجتماعاً مع وزير الصحة قبل البدء في تطبيق زيادة الرسوم الصحية مطلع أكتوبر المقبل، لبحث إمكانية خفض بعض الرسوم، خصوصاً باهظة التكاليف التي تشكل عبئاً على بعض فئات الوافدين.

وقال الخضير إن هناك اتفاقاً على فرض رسوم صحية على الوافدين، ولكن لا ضير من عقد اجتماع لتخفيض الرسوم التي يراها البعض عالية الكلفة، وهناك فئات من الوافدين ليس بوسعهم دفعها وذلك لتدني مرتباتهم، موضحاً «نحن في اللجنة الصحية سنطرح هذه الجزئية ونستمع إلى وجهة نظر وزارة الصحة، وعموماً نحن لسنا ضد الوافدين ولكن الرسوم باتت ضرورة ملحة في ظل الأزدحام على المستشفيات وتباعد مواعيد العيادات الخارجية».

**التأمين الصحي بديلاً**  
ومن جهته، فضل النائب د.وليد الطيباني أن يكون

تحسين مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، مع عدم اغفالنا في الإطار ذاته الجانب الإنساني للمقيمين ومتوسط دخل تلك الشريحة حتى لا يترتب على تطبيق القرار بعض الإشكاليات التي قد تواجهها إدارة المرافق الصحية والكوادر الطبية العاملة فيها.

وشدد العتيبي من جهة أخرى على ضرورة تسريع العمل في مستشفيات الضمان الصحي والتي ستستخدم شريحة كبيرة من المقيمين في الكويت، ما سيخفف بدوره من الضغط على مرافق الوزارة.

**اجتماع مع الوزير**

ومن جانبه، رأى عضو اللجنة الصحية النائب د.دحمود الخضير أن الاجتماع مع وزير الصحة وارد ومن الممكن خفض بعض الرسوم على الرغم من وجود اتفاق وتوقع الخضير أن تعقد



## «حقوق الإنسان»: زيادة الرسوم الصحية وانتهاك للعهد الدولي

□ الحميدي: ظلم أن تدفع العمالة التأمين الصحي ثم رسوم الخدمات الصحية

حقوق الإنسان. وأشار إلى إيمان الجمعية بأنه من حق الكويت أن تعمل على سن التشريعات وأن تتخذ الإجراءات التي تدعم مصلحة مواطنيها، ولكن لا ينبغي لهذه التشريعات أن تتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الكويت والتي تحفظ حقوق المتواجدين على أرضها، لاسيما أن الدستور الكويتي والقوانين التي تفرعت منه هي البوصلة التي يجب أن يتحرك من خلالها الجميع، وقد نص دستور البلد على احترام حقوق الإنسان وعدم انتهاكها بغض النظر عما إن كان مواطناً أو وافداً.

والعناية الطبية للجميع في حالة المرض. وأضاف أنه من الظلم أن تقوم العمالة المهاجرة بدفع رسوم التأمين الصحي ثم تقوم بدفع رسوم مقابل الخدمات الصحية المختلفة، معرباً عن استغراب الجمعية من شرعنة هذا الانتهاك وهو ما قد يعود عليها بتأثير سلبي بالنسبة لموقف الكويت في تنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. لافتاً إلى أنه في حال أزلت الجهات المختلفة سن قوانين وتشريعات خاصة بها، فلا يجب أن تكون القوانين مبنية على أساس انتهاك



خالد الحميدي

**كريم طارق**  
أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان خالد الحميدي أن قرار زيادة الرسوم الصحية يعد انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ نصت المادة 12 في فقرتها الأولى في العهد: «تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في المتعة بأعلى مستوى من الصحة الجسمانية والعقلية يمكن بلوغه». كما جاء في النقطة «د» من الفقرة الثانية بأنه يجب تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية



# أكدوا أنه لم يعد هناك فارق بين المستشفيات الخاصة والحكومية وافدون: الزيادة عبء كبير علينا يتعذر معها تأمين لقمة العيش

تتم الزيادة بهذا الشكل وقد قضيت أفضل سنوات عمري هنا ومرضت وأنا أمارس حياتي الطبيعية، ولم احضر من بلدي مريضاً ولا ما كانوا يقبلون بدخولي البلاد، ولهذا يجب أن تكون هناك نظرة رحيمة للمقيم الذي يعاني بالقياس إلى ارتفاع الأسعار في الأيجار وجميع احتياجات الأسر من مدارس واماكن وملابس وغيرها، لذلك يجب أن يكون العلاج متاحاً لأي إنسان وبأسعار غير مبالغ فيها قد لا يتكفل منها الكثير منا من دفعها».

ووافقه احمد حافظ الرأي مؤكداً ان المقيم حينما يقوم بإجراءات الإقامة او التجديد يدفع مبلغ ضمان صحي سواء مرض او لم يمرض طوال فترة الإقامة إلى ان يتم التجديد مرة أخرى، وهذا المبلغ قد لا يستفيد منه الكثير من الأسر التي قد يمرض بها شخص او إنسان، ومع هذا يتم دفعه بشكل دوري. وهنا لابد ان نسال هل سيتم إلغاء هذا المبلغ ليكون علاج المريض بمقابل كبير؟

**هل ستتناسب الخدمات الصحية المقدمة مع حجم الزيادات؟**

**زيادة الرسوم تتعارض مع التوجه الإنساني للكويت**

وفي الشأن نفسه، أكدت أم آية أن زيادة الرسوم في المستشفيات الحكومية وارتفاع قوائم العلاج ستؤدي إلى تخلي الوافد عن حقه بالعلاج فيها ويتوجه إلى القطاع الخاص حيث يلقي العلاج مباشرة بعيداً عن الطوابير والمواعيد البعيدة بما لا يتناسب مع الزيادة في سعر الخدمة.

العيش في الأولوية الأولى ويمكن أن تهمل الشأن الصحي في حال ارتفاع قيمة الخدمة. ويوافقها سيد محمد معتبرا ان زيادة الرسوم على الخدمات وخصوصاً الصحية منها، تتعارض مع التوجه الإنساني الذي تنتهجه الكويت تجاه مختلف دول العالم الفقيرة والمحتاجة، لافتاً إلى ان هناك وافدين يعيشون في البلاد منذ مدة طويلة وربما ولدوا فيها وأبنوا صحتهم في خدمتها وليس من العدل ان يواجهوا بالضغط على قدراتهم المادية لتلقي العلاج في المستشفيات، ما يؤثر على وضع الكويت الإنساني على مستوى العالم.

كاهل الوافد وتحرمه من تلقي العلاج في حال عدم توافر المبلغ!

**ولت أيام الدينار**

أم أسماء التي تتداوم على زيارة عيادة الأمراض التنفسية في أحد المستشفيات، تساءلت عن إمكانية تأمين الـ 10 دنانير شهرياً بعد ان كانت تدفع دينارين فقط، قائلة «ولت أيام الدينار، ولم يعد هناك فارق بين المستشفيات الخاصة والحكومية، فبعد ان كانت هذه الأخيرة ملجأ وملاذاً للأسر محدودة الدخل، باتت اليوم تشكل لها عبئاً، ما سيؤثر على الصحة العامة للأسر متوسطة وقليلة الدخل التي تعتبر تأمين لقمة

العلاج والمواصلات والنقل وقوائم الهاتف والخدمات الاستهلاكية والمواد الغذائية وضرورات العيش، وبالتالي إذا مرض أي فرد من أفراد الأسرة فلن يتمكن من تلقي العلاج لأنه لن يجد قيمة الرسوم المترتبة عليه. ما ورد أننا هو ملخص للنظرة التي ينظر بها الوافد للزيادات في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والطبية، ولعل أبرز ما يمكن الحديث عنه هنا ما طرحه الوافد محمد قاسم الذي تحدث عن حجم العوائد التي ستتوافر لوزارة الصحة من خلال هذه الزيادات، مستأسلاً عما إذا كانت الخدمات الصحية المقدمة تتناسب مع حجم الزيادات التي تنقل

**دارين العلي - حنان عبد المعبود**

الوافدون وكونهم المعنيين أولاً وأخيراً بقرار زيادة الرسوم، ينظرون إلى الأمر على أنه يستهدف مباشرة إمكاناتهم المادية وقد تهم على «البقاء» في ظل انخفاض المعدل العام للأجور الممنوحة لهم خصوصاً لدى أصحاب المهن البسيطة والمتوسطة. ويرى عدد من الوافدين ان زيادة الرسوم الصحية التي سبقها زيادة في أسعار البنزين ومن بعدها تعرفه الكهرباء والماء، وكأنها مسيرة منمطة، باتت تشكل عبئاً كبيراً جداً يكاد يتعذر معه تأمين لقمة العيش. فبحسبة بسيطة، يستطيع أي مبتدئ في علم الرياضيات ان يحسبها. يجد الوافد نفسه مفلساً في اليوم التالي لإيداع الرواتب، فإذا كان المعدل المتوسط للرواتب يبلغ 400 دينار، فإن ما يترتب على رب الأسرة من مدفوعات تفوق هذا الرقم بكثير، وتنتصرده اجرة المنزل التي تقضي على نصف الرواتب بينما يتكفل بالنصف الآخر الأقساط المترتبة